معلومات البحث

تاريخ الاستلام:2021/04/25
تاريخ القبول: 2021/06/13

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

قراءة نفسو–اجتماعية لجريمة اختطاف الأطفال

Psycho-social reading of the crime of child abduction

سامية شينار[1*] ، آية بولحبال[2] ، فريد بوتعني[٣]

[1]جامعة باتنة ١ (الجزائر)، samia.chinar@univ-batna.dz
[2]جامعة باتنة ١ (الجزائر)، aya.boulahbal@univ-batna.dz
[٣]جامعة تامنغست (الجزائر)، boutaani.farid@gmail.com

الملخص:

تعتبر جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم التي تؤرق المجتمع وتهدد كيانه واستقراره، نظرا لإنتشارها الواسع خاصة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد عدد حالات اختطاف الأطفال وما يصاحبه من اعتداءات أخرى تصل إلى حد ازهاق أرواحهم والتنكيل بجثثهم، الأمر الذي جعلها موضوع الساعة وشغلت إهتمام الباحثين في مختلف المجالات، ولهذا تهدف الدراسة الحالية إلى إعطاء قراءة نفسو–اجتماعية لمختلف حيثيات جريمة اختطاف الأطفال.

الكلمات المفتاحية: جريمة الاختطاف، اختطاف الأطفال، التفسيرات النفسية، التفسيرات الاجتماعية.

ABSTRACT

The crime of abduction of children is one of the crimes that harms society and threatens its existence and stability, due to its wide spread, especially in recent years, as a result of the increasing number of cases of child abduction and the accompanying attacks amounting to the loss of their lives and the abuse of their corpses, which made it the subject of the hour and occupied the attention of researchers in various The fields, and for this the present study aims to give a Psycho-social reading of the crime of child abduction.

Keywords: Abduction crime, Child abduction, Psychological explanations, Social explanations.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الطفل المكون الأساسي للأسرة وأي اعتداء على سلامته هو بمثابة المساس بكيان الأسرة والمجتمع ككل، وتعد جريمة اختطاف الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي إهتم بدراستها مجال علم النفس الاجتماعي بإعتبارها سلوك غير الاجتماعي،وفعل من الأفعال التي تنتهك الأعراف الاجتماعية بطرق تعكس تجاهل الآخرين، أو تعكس انتهاكًا لحقوق الآخرين، والسبب الرئيسي لدراسة ظاهرة اختطاف الأطفال أنها تلحق الضرر بالطفل.

من جهة أخرى تعتبر جريمة اختطاف الأطفال أبرز الجرائم والاعتداءات الماسّة بالطفل في وقتنا الحالي، إلا أنها جريمة غير مستحدثة بل موجودة منذ القدم، حيث لا يخلو الواقع من هذه الظاهرة إلا أنها تتفاوت في درجة حدتها وتفاقمها من مجتمع لآخر.

إن اختطاف الأطفال جريمة خطرة تتجسد خطورتها في التعدي على حرية الطفل وما يتبعه من جرائم أخرى تكون لها صلة وثيقة بجريمة الاختطاف أو تكون هي الدافع الأساسي لارتكابها من بينها: الاعتداء الجنسي، المتاجرة بالأطفال، المتاجرة بالأعضاء، الابتزاز...إلخ.

وتأسيسا لما سبق ونظرا لخطورة جريمة اختطاف الأطفال وانتشارها بدرجة كبيرة في مختلف المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما هي العوامل النفسية والاجتماعية التي تساهم في تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سنتناول العناصر التالية:

- ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر.
- التأصيل المفاهيمي لظاهرة اختطاف الأطفال (من الناحية النفسية، الاجتماعية، والقانونية).
- خصائص جريمة اختطاف الأطفال.
- العوامل المساهمة في ارتكاب جريمة اختطاف الأطفال (العوامل النفسية والاجتماعية).
- التفسيرات النفسية والاجتماعية لجريمة اختطاف الأطفال.

٢– ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر:

عرفت ظاهرة اختطاف الأطفال تطورا واسعا في المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، فبناء على التقارير السنوية التي تقدمها مصالح رعاية الأطفال والأحداث على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني نلاحظ ازديادا سنويا في نسبة معدلات الأطفال المختطفين وبخصوص فئة القصر حيث تكشف الأرقام أن ٢٥٢ حالة إناثا وذكورا بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تم تسجيلها وتقديم مختطفيهم إلى العدالة، وحوالي ٥٣٨ طفل بين ٢٠١٠ و٢٠١٣ تتراوح بين ١١ حالة خطف متبوعة بالتعدي الجنسي والقتل، وجل الحالات المسجلة خلال سنة ٢٠١٢ كانت عبارة عن أبحاث في فائدة العائلات تضم حالات هروب واختفاء تراوحت أسبابها بين العنف العائلي والتسرب المدرسي، وهي نفس الأرقام التي تم تصنيفها من طرف بعض الأوساط في خانة واحدة وهي اختطاف الأطفال.

وخلال شهري جانفي وفيفري من سنة ٢٠١٣ قدرت بحوالي ٥٤ حالة اختطاف معظمهم تم إنقاذهم وإرجاعهم إلى أهاليهم سالمين، كما جاء في مجلة "الدركي" أنه تم تسجيل أكثر من ٨٠٠ حالة اختطاف في الجزائر ما بين ٢٠٠١ إلى غاية ٢٠٠٦، أغلبهم من فئة القصر التي تتراوح أعمارهم ما بين ٤ إلى ١٦ سنة، وأعلى نسبة اختطاف كانت سنة ٢٠٠٤ حيث تم تسجيل ١٦٨ حالة اختطاف أطفال ما بين مختطف ومفقود كما تم تسجيل أكثر من ١٠٠ حالة اختطاف سنة ٢٠٠٢ من بينهم ٧١ أنثى و١٧٧ حالة اختطاف سنة ٢٠٠٣ من بينهم ٧٧ إناث. أما في السداسي الأول لسنة ٢٠١٥ فقد سجلت مصالح الأمن ٥٢ حالة اختطاف بين ذكور وإناث منهم من تم إنقاذهم ومنهم من تم اغتيالهم (شيخ، ٢٠١٦، الصفحات ٤٥-٤٦) فيما سجلت مصالح الأمن الوطني، خلال السداسي الأول من السنة الجارية ٢٠١٥، ما يناهز ١٩٥ حالة اختطاف للأطفال، منهم ١٤٣ بنات و٥٣ ذكور، حسب ما أعلنت عنه عميد أول للشرطة "رئيسة مكتب حماية الطفولة بالمديرية العامة للأمن الوطني.

وقد عرفت ظاهرة الاختطافات منحا تصاعديا أكثر في المدن الكبرى، على غرار عنابة، العاصمة، قسنطينة، وهران، وتيزي وزو، والتي تبقى الأسباب من ورائها متعددة وكثيرة، وفي مقدمتها الاعتداءات الجنسية، تصفية الحسابات قصد الحصول على مبالغ مالية من عائلات المختطفين، خاصة إذا كان الأطفال المختطفون ينحدرون من عائلات ثرية، وأسباب أخرى تبقى محل علم الجهات الأمنية فقط. وبحسب آخر إحصائيات الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل (غير حكومية)،فقد سجلت ١٣ حالة اختطاف للأطفال خلال ٢٠٢٠، أما خلال العام ٢٠١٩ فقد تم تسجيل ٢٢٠ محاولة اختطاف، نجحت الجهود الأمنية في إنقاذ أكثر من ٥٢ ضحية وهذا حسب ما صرحت به الشبكة. (بودهان، ٢٠١٦، صفحة ٥٩)

3.التأصيل المفاهيمي لجريمة اختطاف الأطفال:

إن التعريف بجريمة اختطاف الأطفال يقتضي منا الأمر الوقوف عند المصطلحات المكونة لها وتناولها من مختلف الجوانب العلمية المتخصصة:

1.3. الطفل:

١.١.٣.الطفل من منظور نفسي: الطفل عند علماء النفس هو الصغير منذ ولادته حتى يتم النضج الاجتماعي والنفسي وتتكامل له عناصر الرشد.(عثمان، ٢٠٠٢، ص ٣٩)، وفترة الحداثة في علم النفس تبدأ بتكون الجنين في رحم الأم وتنتهي هذه المرحلة بالبلوغ الجنسي الذي تختلف مظاهره في الذكر عن الأنثى. ومعنى ذلك أن تحديد الحدث في علم النفس يختلف من حالة لأخرى، رغم تماثل أفراد كل منهما من حيث السن، وذلك تبعا لظهور علامات البلوغ الجنسي، ويترتب على ذلك أن الشخص الذي يبلغ سن العشرين من عمره يظل حدثا إذا لم تظهر عليه علامات البلوغ الجنسي. في حين يعتبر الشخص بالغا وليس حدثا في مفهوم علم النفس ولو لم يتجاوز العاشرة من العمر، مادامت علامات البلوغ الجنسي قد ظهرت لديه. (شينار، ٢٠١٧)

2.1.3. الطفل من منظور اجتماعي: الطفل في علم الاجتماع بوجه عام هو الصغير منذ ولادته وحتى يتم له النضج الاجتماعي وتتكامل لديه عناصر الرشد(قصير، ٢٠١٤)، وإذا كان من السهل حسب هذا التعريف تحديد بداية مرحلة الطفولة أو الحداثة إذا انها تبدأ بالميلاد غير أن تحديد نهاية هذه المرحلة ليس بتلك السهولة لهذا فإن علماء الاجتماع اختلفوا في تحديد الفترة التي تنتهي عندها تلك المرحلة أو بمعنى أخر اختلفوا في تحديد بداية المرحلة التالية التي تعقب مرحلة الطفولة، وهي مرحلة الرشد والنضوج الاجتماعي. وهناك من حدد نهاية مرحلة الطفولة بتمام الثامن عشر في حين رأى آخرون أن مفهوم الحدث يظل ملاصقا للطفل منذ مولده حتى طور البلوغ.(حومر، ٢٠٠٩، ص ٢٠)

2.1.3. الطفل من منظور القانوني: يقضي التعريف القانوني للحدث بأنه الصغير الذي أتم السن الذي حدده القانون للتمييز، ولم يتجاوز السن التي حددها لبلوغ الرشد.

أورد المشرع الجزائري تسميات مختلفة للحدث فعبر عنه قانون الإجراءات الجزائية بلفظ الحدث في الفقرة الثانية من نص المادة ٤٤٤ وبلفظ القاصر في قانون العقوبات في المادة ٤٩، كما عبر عنه أيضا بلفظ الطفل في المادتين ٤٤٢ و٣٢٧ من قانون العقوبات. وعليه فإن الحدث أو القاصر أو الطفل في مفهوم المشرع الجزائري هو كل طفل لم يبلغ سن الثامنة عشر سنة. وقد مد المشرع سن الحدث إلى تسعة عشر سنة عندما يكون في وضع المجني عليه وفقا للفقرة الأولى من نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات في جريمة التحريض على الفسق وفساد الأخلاق، وإلى سن الواحد والعشرين لما يكون الطفل في حالة خطر معنوي وذلك ما نص عليه في المادة الأولى من القانون المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة.

وعليه يتبين أن الطفل في التشريع الجزائري هو الشخص الذي لم يبلغ الثامنة عشر سنة كقاعدة عامة، أما تمديد سن الحدث إلى التاسعة عشر أو الواحدة والعشرين فهو يكون في حالات خاصة يكون الطفل فيها مجني عليه أو معرض للخطر، وذلك لحمايته من أن يكون أداة سهلة في يد الكبار لتنفيذ أغراضهم الإجرامية.(شدادي، ٢٠١٣، ص٢٣٢)

2.3.الجريمة:هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية، وهو السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.(شحاتة ج.، علم النفس الجنائي، ١٩٩٤، ص٣٩)

وتوجد تعاريف عدة للجريمة حسب مجال تناولها ودراستها:

١.٢.٣. الجريمة من منظور نفسي:هي إشباع لغريزة انسانية بطريقه شاذة لا يقوم به الفرد العادي في إرضاء الغريزة نفسها وبأحوال نفسية غير سوية، وهذا الشذوذ في الإشباع يصاحب علة أو أكثر في الصحة النفسية وصادف وقت إرتكاب الجريمة إنهيار في القيم و الغرائز السامية. أو الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي. (شينار، ٢٠١٨، ص١١)

٢.٢.٣. الجريمة من منظور اجتماعي: هي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب.(الشديفات، ٢٠١٦)

٢.٢.٣. الجريمة من المنظور القانوني: فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر لها القانون عقوبة أو تدابير ويعتبر فاعلها مسئولا عنها"، حيث يقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية: الفعل – مخالفة القانون – صدور الفعل عن إرادة الجاني، كما يقصد بها أيضا "كل فعل يخالف أحكام قانون العقوبات أو يكون تعديا على الحقوق العامة أو خرقا للواجبات المترتبة نحو الدولة أو المجتمع بوجه عام.

3.3. الاختطاف: إن مصطلح الاختطاف استقطب اهتمام الفقهاء نظرا لما يجسده من خطورة بغض النظر عن المحل الذي ينصب عليه، هذا ما أدى إلى تعدد التعاريف الفقهية الموضحة له، حيث تتفق كلها في المعنى وتختلف في المعيار المعول عليه في التعريف. فعرف بأنه: "إبعاد المجني عليه من مكانه أو تغيير خط سيره وذلك بإتمام السيطرة عليه دون الفصل بين الفعل والجرائم اللاحقة له بغض النظر عن كافة الدوافع."، فهذا التعريف يركز على الجانب الجنائي في تعريفه لمصطلح الاختطاف فهو أقرب إلى تعريف جريمة الاختطاف وأركانها وليس المصطلح في حد ذاته كونه دخل في تحديد السلوكات المكونة للجريمة والمحددة للركن المادي، وتحدث أيضا على الركن المعنوي (زواوي، ٢٠١٨)، وهناك من عرفه بأنه: "الأخذ السريع باستخدام قوة مادية أو معنوية أو عن طريق الحيلة والاستدراج لما يمكن أن يكون محلا لهذه الجريمة وابعاده عن مكانه أو تحويل خط سيره بتمام السيطرة عليه".(عبيد، ٢٠١٨)

أما فقهاء علم الإجرام فقد عرفوا الخطف بأنه ذلك الفعل الإجرامي المخالف للقانون بإستخدام القوة والإحتيال لاجبار شخص على الأسر وله عدة صور. (زواوي، ٢٠١٨)

أما بالنسبة لتعريف الاختطاف من الناحية القانونية فنجد أن معظم التشريعات المقارنة لم تعرفها، وإنما اكتفت بتحديد أركان الجريمة والعقوبات المقررة لها، والسبب في ذلك يرجع إلى حداثة هذه الجريمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن مهمة وضع التعاريف هي من اختصاص الفقه وليس المشرع، وذلك لتجنب جمود النصوص التشريعية بعد مرور فترة من الزمن.

وبخصوص موقف المشرع الجزائري فنجده قد أخذ بنفس الموقف الذي تبنته جل التشريعات المقارنة لعدم إيراده تعريفا محددا لجريمة اختطاف الأطفال، وإنما تعرض فقط إلى العقوبات المفروضة على مرتكبيها، وكذا ظروف التشديد والتخفيف المصاحبة لها. (عبيد، ٢٠١٨)

وعموما تتميز جريمة اختطاف الأطفال في التشريع الجزائري بكونها من الجرائم الجسيمة بالنظر للعقوبة المسلطة على مرتكبها وبالنظر لتصنيفها في خانة الجنايات"، كما أنها جريمة مركبة لأنها عادة ما تحصل باقتران مجموعة من الأفعال كل منها يشكل بحد ذاتها جرما، فهي تقوم على الأخذ بقوة ثم الإبعاد وغيره من الأفعال التي تأتي بعد ذلك كطلب الفدية أو التعذيب أو التجويع أو الاعتداء الجنسي وغيره، إضافة إلى أنها من جرائم الضرر بالنظر لطبيعة

نتائجها الإجرامية المادية والمعنوية على الطفل المترتبة على ارتكابها فالمشرع الجزائري اعتمد على تجريم فعل اختطاف الأطفال وأقر بعقوبات ردعية للفاعلين كآلية للحد من ارتكابه، لكن ورغم ذلك فهذا النوع من الجرائم لازال يرتكب آخذا منحى تصاعدي، مما تطلب تدخل مصالح الأمن في محاولة لمنع وقوع مثل هذه الأفعال من خلال الإجراءات الاحتياطية التي يمكنها اتخاذها. (بوسعدية، ٢٠١٧)

من خلال التعريفات السابقة لكل مكونات جريمة إختطاف الأطفال يمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها "نقل الطفل (دون الثامنة عشرة) أو حجزه أو القبض عليه أو أخذه أو اعتقاله، أو احتجازه أو أسره، بصفة مؤقتة أو دائمة، باستعمال القوة أو التهديد أو الخداع"، وهي أيضا "انتزاع كل من هم دون ١٨ سنة، وإبعادهم عمن لهم حق رعايتهم".(الرزاق، ٢٠٢٠)

٤. خصائص جريمة اختطاف الأطفال:

بناءا على ما جاء في التعريفات السابقة لجريمة اختطاف الأطفال يمكن إجمال خصائص هذه الجريمة فيمايلي:

- **جريمة الاختطاف تعتبر جريمة مركبة:** إن جريمة اختطاف الأطفال لا يمكن تصور أنها تتم بفعل واحد غير مشروع بل تشمل مجموعة من الأفعال التي تعتبر في حد ذاتها جرائم، فهي جريمة مركبة لأنه يلزم لإتمامها تتبع الطفل واستدراجه أو خطفه بسرعة ونقله من مكان لآخر واحتجازه، فهذه مجموعة من الأفعال تعتبر في حد ذاتها جرائم، لكنها تفرغ من الناحية القانونية في جريمة واحدة هي اختطاف الأطفال.

- **تتميز بالسرعة في التنفيذ:** هذه الخاصية مستمدة بدورها من التعريفات السابقة للجريمة، ومن مصطلح الخطف في حد ذاته، الذي يقتضي أن يتم السلوك الإجرامي خفية وبسرعة تضمن عدم اكتشافه أو الحيلولة دون وقوعه، فهي جريمة وإن كانت تستغرق وقتا كبيرا في التخطيط والتعقب لإتمامها، إلا أن فعل الاختطاف في حد ذاته يتم بأسرع ما يكون. (زواوي، ٢٠١٨)

- **جريمة اختطاف الأطفال من جرائم الضرر:** وهذا بمعنى أن جريمة الاختطاف لا تتم دون إلحاق ضرر معين بالشخص خصوصا إن كان طفلا وهذا يعتبر تحصيل حاصل نتيجة لأن جريمة الاختطاف يراد من ورائها تحقيق غاية غير قانونية ما كالاغتصاب أو بيع الطفل أو القتل للاستفادة من الأعضاء أو تهريبه وهو ما يولد لدى المخطوف أضرار مادية ونفسية حتمية ناتجة عن الاختطاف بذاته وناتجة كعلاقة تبعية عن الفعل المنشود أو الجرم المنشود من وراء عملية الاختطاف فالجريمة هنا تعتبر من جرائم التعرض للخطر فالعبرة بالخطر المتوقع وليس الضرر الواقع.(خثير، ٢٠١٨)

من الأضرار التي تنجم جراء تعرض الطفل للاختطاف نجد ضعف الثقة في النفس والشعور بالاحباط والميل إلى العدوان بالاضافة إلى القلق والشعور بالعجز والنقص والصراع الداخلي خاصة اللذين يتعرضون للاغتصاب و التحرش الجنسي . فلقد كشفت نتائج الدراسات التي أجريت على الأطفال ضحايا الاختطاف عن صورة إكلينيكية واضحة المعالم تكمن بؤرها في صدمة الإساءة التي قد تتبدى آثارها فيما يعرف باضطراب ضغوط ما بعد الصدمة عند الأطفال وهو اضطراب يظهر في متلازمة من الأعراض مثل (الخوف الشديد والهلع والسلوك المضطرب أو غير المستقر ووجود

صور ذهنية أو أفكار أو ادراكات أو ذكريات متكررة وملحة عن الصدمة والأحلام المزعجة "الكوابيس" أثناء النوم والسلوك الانسحابي والاستثارة الزائدة وصعوبة التركيز وصعوبات النوم). إن المشكلات النفسية والسلوكية الناتجة عن صدمة الإختطاف تظل قائمة ونشطة التأثير على الصحة النفسية للطفل لأنها بقيت كخبرة والصدمة تعيش مع الطفل والطفل يعيش معها سلوكيات شاذة وغريبة وتشمل عادات غريبة في الأكل والشرب والنوم والسلوك الاجتماعي واضطراب في النمو الذهني والعجز عن الاستجابة أو للمنبهات المؤلمة كما يظهر لدى هؤلاء الأطفال أعراض انفعالية تتضمن الغضب والإنكار والكبت والخوف ولوم الذات والشك والشعور بالعجز وانخفاض تقدير الذات والشعور بالذنب والبلادة.(مصابيح، ٢٠١٤)

– **جريمة الاختطاف جريمة عمدية:** القيام جريمة اختطاف الأطفال يتطلب قيام القصد الجنائي بكافة عناصره والمتمثلة أساسية في الإرادة والعلم الحقيقي، ولا يتحقق ذلك إلا بانصراف إرادة الجاني وعلمه وقيامه بفعل الاختطاف المتمثل في إبعاد المجني عليه أو المخطوف عن مقر إقامته واخفائه.

– **جريمة الاختطاف جريمة مستمرة:** حيث تبدأ من الوقت الذي يقع فيه فعل الخطف على الضحية القاصر من خلال إبعاده عن ذويه أو من له الحق في رعايته، ولا تنتهي إلا بالتخلي أو الإفراج عنه، وإما بالقضاء عليه وهذا هو الشائع في أغلب حالات الاختطاف الواقعة على الأطفال. (عبيد، ٢٠١٨)

٥. العوامل المساهمة في إرتكاب جريمة اختطاف الأطفال:

١.٥. العوامل النفسية:

١.١.٥. العوامل النفسية الخاصة بالجاني: الشخص الذي يقدم على فعل الاختطاف يكون مصاب بأمراض واضطرابات عاطفية أو خلل عقلي أو ضغط نفسي أو قد يكون مصاب بالاكتئاب والاحباط أو يكون تحت الصدمة، تتكون لدى المختطف تصورات ذهنية تدفعه إلى ارتكاب جريمة الاختطاف وما هو ملاحظ ايضا ان حوادث الاختطاف التي تكون تحت تأثير العامل النفسي يرتكبها الجاني بمفرده.

كما يعتبر دافع الانتقام أحد الأسباب النفسية في الإقدام الجاني على جريمة الاختطاف الاطفال باعتبار ان الضحية "الطفل " يكون اقل مقاومة وأكثر ضعفا.بالإضافة إلى ذلك قد يكون وراء ظاهرة اختطاف الاطفال هو اشباع الغرائز الجنسية المكبوتة من طرف الجاني، وهذا ما تؤكده الاحصائيات أن معظم الاطفال المخطوفين يتم العثور على جثثهم معتدى عليها جنسيا، ومن البديهي أن كثير من الأمراض العقلية تعد مصدر للعنف والجريمة ومن أمثلة ذلك:

– **الانتقام:** هناك من الأفراد من لا يتوان عن ارتكاب سلوكات إجرامية في سبيل إشباع الميل إلى الانتقام ومما يفسر الجريمة والانحراف أيضا التشبع بتقاليد سائدة في الوسط المحيط تجعل العنف أسلوبا للشجاعة

–**فعل الأذى حبا بالأذى:** يتوافر ذلك عند المراهقين لأنهم يشعرون بالارتياح والمتعة في إيذاء الآخرين.

– **الغيرة:** قد تتولد أعمال العنف والجريمة من الغيرة.

– **الشعور بالنقص الجسماني أو النفسي**: قد يتولد العنف والجريمة من مركب النقص لدى الفرد، حيث يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين بعيب جسدي أو نفسي فيقابل بالعنف كل من يعتقد أنهم يوجهون له إهانة بسبب هذا العيب.

–**الغرور**:هناك بعض أعمال العنف والجريمة ترتكب من طرف أفراد يتميزون بالغرور يجعلهم شغوفين بممارسة العنف بحكم مركزه.

٢.١.٥.العوامل النفسية الخاصة بالضحية " الطفل": في المقابل نجد أن ضحايا الاختطاف يتميزون بخصائص تجعلهم فريسة سهلة ومن المميزات والخصائص التي من شأنها أن تجعل الأطفال ضحايا سهلة الاصطياد للمجرمين والمتاجرين بالاطفال هو طبيعة هذه المرحلة التي يتميز فيها الطفل بقلة الوعي والإدراك وهي من أبرز العوامل التي تجعل منه فريسة سهلة "كما أن سهولة خداعهم وإيهامهم والتغرير بهم كان عاملا بارزا في إيقاع بعض الأطفال كضحايا لجريمتي الاتجار بالأطفال وتهريبهم،وهذا يندرج ضمن مفهوم الضحية البريء.(فنيش، ٢٠١٧)

٢.٥. العوامل الاجتماعية:

١.٢.٥. العوامل الإجتماعية الخاصة بالجاني: تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل الدافعة للجريمة حيث أن الظروف الاجتماعية المختلفة تدفع بالأفراد إلى تبني سلوكات إجرامية وانحرافية "لا يولد فرد وهو مزود بنماذج سلوكية معينة، بل أن المجتمع هو الذي يمنح هذه النماذج من خلال التنشئة الاجتماعية من جهة ومن خلال احتكاكه الخاص بمجتمعه وتبنيه لقواعده ومعاييره"،فالأسرة التي تتسم بالتصدع والتفكك ونقص الرعاية والإشراف واستخدام الاساليب التنشئة الاسرية القائمة على العنف والتسلط من شأنها أن تدفع الأفراد إلى عدم القدرة على التكيف مع المجتمع وبالتالي يظهر ميله إلى الجريمة والانحراف، فإذا اصاب الاسرة أي خلل فإنما حينئذ يهتز ويتخلخ كيانها وفي هذا يقول رمسيس بمنام" أن أول العوامل تقع وراء الجريمة تفكك الأسرة وتصدعها، فقد دلت الإحصائيات في جميع الدول على أن هناك نسبة تتراوح ما بين ٣١% من المجرمين اسرهم غير متماسكة اما النزاع بين الوالدين أو طلاق أو انفصال.(مصابيح، ٢٠١٤)

كما أن تدني المستوى المعيشي للأفراد من شأنه أن يدفع بهم إلى ايجاد سبل لتحصيل المال وبتالي قد يلجؤون إلى اختطاف الاطفال من الأسر الغنية طلبا للفدية. كما تجدر الاشارة أن البيئة الجغرافية لها تأثير في تشجيع الأفراد على ارتكاب الجريمة، تؤكد العديد من الدراسات أن الظاهرة الإجرامية تتأثر في حجمها وفي نوعها وأسلوب ارتكابها بطبيعة المكان الجغرافية من سهول ووديان وخصوبة التربة والقرب من الأنهار ووفرة المياه أو وجود الجبال والمرتفعات والقرب من البحار والموانى والكثافة السكانية. فقد ينطبع المكان بطابع الريف أو بطابع المدينة مما ينعكس بدوره على السلوك الإجرامي للأفراد. وتكشف الإحصاءات عند مقارنة إجرام الريف بإجرام المدن عن وجود أمرين : أولهما اختلاف إجرام المدينة عن إجرام الريف من حيث الكم أو حجم الظاهرة الإجرامية ؛ وثانيهما اختلاف إجرام المدينة عن إجرام الريف من حيث النوع وأسلوب ارتكاب الجرائم. هذا الاختلاف والمتمثل في ارتفاع نسبة إجرام المدن عن نسبته في الريف يمكن رده إلي عدة عوامل كثيرة متنوعة.فمن ناحية تختلف الكثافة السكانية بين الريف والمدينة ، ومن

المعلوم أنه كلما ز ا د ت كثافة السكان كلما ارتفع ت نسبة الإجرام . ولما كانت كثافة السكان في المدينة تبلغ درجة أعلى منها في القرية كان من المقبول أن ترتفع نسبة الإجرام في الأولي عن الثانية . وليس المقصود بذلك أن عدد الجرائم المرتكبة في المدينة أكبر من عدد الجرائم المرتكبة في القرية فهذا أمر بديهي ولكن المقصود أن عدد ما يرتكب في المدينة بالنسبة لعدد السكان بها يفوق عدد ما يرتكب في الريف بالنسبة لتعداد سكانه . ويرجع ذلك في الحقيقة إلى أن التركيز السكاني يزيد من فرص احتكاك الناس ويخلق علاقات جديدة تستوجب تدخل المشرع بصفة مستمرة من أجل وضع الأطر القانونية المنظمة لها ، الأمر الذي يزيد من فرص مخالفة هذه الأخيرة. لذا فلا عجب أن تكثر في المدينة الجرائم التنظيمية الواقعة بالمخالفة لقوانين المرور والصحة والسكينة أو الجمارك والضرائب ...الخ ، الأمر الذي لا مثيل له في الريف حيث تقل فيه الكثافة السكانية. (Ottenhof, 1984, p. 369)

ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة الهجرة من الريف إلي المدينة ساهمت في زيادة عدد الجرائم المرتكبة في المدينة، فالمهاجرون في الغالب من الشباب الذين يحدوهم الأمل في تحقيق حياة معيشية أفضل ؛ أمل قد لا يسع المهاجر تحقيقه نتيجة عدم تكيفه مع حياة المدينة ل سرعة إيقاعها وحاجتها إلي خبرات ودراية تختلف عن تلك التي تحتاجها حياة الريف، الأمر الذي قد يدفع المهاجر في بعض الحالات إلي سلوك سبيل الجريمة ليحقق عن طريقة ما فشل في تحقيقه بالسبل المشروعة.(Szabo، ١٩٦٠، صفحة ١٧٢)

كما نجد أن البيئة المدرسية لها دور كذلك في إنتاج الحرمين حيث أكدت الدراسات التي أجراها الباحثون أن اغلب المجرمون هم من لا يستطيعوا التكيف مع البيئة المدرسية، ويكون هذا نتيجة سوء المعاملة التي يتلقاها من معلميه، فتبدوا عليه مظاهر الانحراف كالهروب والفشل وعدم الانتظام في الحضور وكثرة التغيب وضعف التحصيل الدراسي والرسوب ". كما اثبتت الأبحاث كذلك دور جماعة الرفاق في سلوك الفرد فسلوكه يتأثر بسلوكهم، فإذا كان سلوكهم غير سوي كان احتمال قويا في انقياده إلى المجموعة" كما أن انتشار الهوائيات وما تبثه من كل اشكال ثقافة العنف والجريمة تساهم في تفشي ظاهرة الاختطاف".

ومن الجدير بالذكر أن التغيرات الاجتماعية تعتبر من أهم العوامل التي تدفع للجريمة بحيث أن عدم الاستقرار القضائي وضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية المصاحبة لهذه التغيرات تعرض البعض من الأفراد إلى مستويات متضاربة من السلوك الاجتماعي وهذا من شأنه أن يتسبب في الإجرام.

١.٢.٥. العوامل الإجتماعية الخاصة بالضحية " الطفل": يرى المختصون في علم الاجتماع أن ظاهرة الاختطاف الاطفال ترجع إلى الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها المجتمعات وانعدام الأمن والاستقرار ومن العوامل المرتبطة بالأسرة والتي لها دور في وقوع ظاهرة اختطاف الاطفال بحد كبر حجم الاسرة وكذا تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري، حيث أثبتت الدراسات ان هجر أو غياب أحد افراد الاسرة وكثرة الشجارات والخلافات داخل الأسرة تعمل على تكوين حالة من انعدام الأمن داخل الأسرة وهذا ما يدفع الطفل للبحث خارج الأسرة عن ملجأ وبالتالي قضاء معظم وقته خارج البيت مما يجعله فريسة سهلة لعمليات الاختطاف.

كما أن التوتر في العلاقات بين أفراد الأسرة والاهل والأقارب والجيران تؤدي إلى الشعور بالحقد والانتقام مما يدفع بهم إلى تسوية هذه الخلافات عن طريق الاختطاف ويكون الطفل في هذه الحالة هو الضحية السهلة المنال.

ضف إلى ذلك فإن للمستوى التعليمي المتدني للأسرة ينعكس سلبا على أفراد الأسرة عموما والطفل على وجه الخصوص، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأسرة كلما قلت إمكانية وقوع اطفالها كضحايا للجريمة وكلما تدني المستوى التعليمي للأسرة كلما ازدادت إمكانية وقوع أطفالها كضحايا الجريمة"

ومن العوامل المرتبطة بالبيئة المدرسية نجد بعد المسافة بين المدرسة والبيت مما يدفع الأطفال إلى قطع مسافات كبيرة للالتحاق بالمدرسة مما يجعلهم عرضة للاختطاف، فكثيرة هي حالات الاختطاف واعمال العنف التي مورست على الأطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة. بالإضافة إلى ذلك فإن التسيب وقلة المراقبة والانضباط داخل المدرسة من طرف المسئولين يجعل من الاطفال عرضة للاختطاف ويكون ذلك إما اثناء تغيب الاستاذ أو معاقبة التلميذ اثناء الحصص الدراسية بطرده خارج الصف.(مصابيح، ٢٠١٤)

٦. التفسيرات النفسية والإجتماعية لجريمة اختطاف الأطفال:

١.٦.التفسيرات النفسية لجريمة اختطاف الأطفال:

١.١.٦. نظرية التحليل النفسي:

ينطلق أصحاب نظرية التحليل النفسي في تفسير السلوك الإجراميكجريمة خطف الأطفال عند الفرد من مقولتهم التي تعتبر جميع خبرات الفرد الاجتماعية والثقافية اللاحقة تتشكل من خبرات طفولته الأولى في فترة السنوات الست الأولى من عمره، ويؤكدون على أن ملامح الشخصية تتشكل ويتبلور نمطها المميز من خلال ما يتعرض له الطفل من خبرات وصراعات في مثل هذه الفترة المبكرة من حياته، ولذلك فإن جميع عناصر شخصيته تتكامل من خلال التفاعلات النفسية التي تجري في محيط أسرته وبين أفرادها، لذا فإن العناصر الأولية المسؤولة عن تكوين سلوك الفرد سويا كان أم منحرفا تتشكل من خلال أرضية طفولته الأولى وخبراته الحياتية الأولى.(حسون، ١٩٩٤، ص٣٨)ويرى فرويد أن تكامل الشخصية واتزانها يتوقفان على تنظيم قوى الصراع الناشئ بين القوى الثلاثة للشخصية، وهذا يعني أن على الأنا أن ترضي الدوافع الفطرية أو الغريزية للهو بشكل يحقق مطالب المجتمع من جهة، ومن الجهة الأخرى لا يترتب عليها شعور الفرد بالذنب الناتج عن سخط الأنا الأعلى، فإذا نجح الأنا في مهمته التوفيقية اتجهت الشخصية إلى السواء والإتزان والتكامل، وإن فشل في ذلك اختل توازن الشخصية ومال إلى الانحراف المرضي أو السلوكي.

ومن التفسيرات التي قدمها فرويد للإجرام، أن المجرم أخفق في ترويض دوافعه الغريزية الأولية، وفشل في جعلها أنماطا سلوكية مقبولة، لأجل ذلك اعتبر فرويد أن الإجرام ما هو إلا تعبير سلوكي مباشر عن دوافع غريزية كامنة أحيانا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة أحيانا أخرى.(شحاتة ج.، ١٩٩٤، ص١١٢)

وفسر فرويد الإجرام على أنه سلوك لا شعوري لإشباع نزعات أوديبية تحمل طابع عدواني، فالجرائم والانحرافات السلوكية وفقا لفرويد هي تعبير رمزي عن العقد النفسية التي تكونت في الطفولة بطريقة لا شعورية(الجميلي، ١٩٩٨، ص١٥٧)، وتتضمن نظرية التحليل النفسي عدة آراء تناولت ظاهرة الإجرام كجريمة اختطاف الأطفال هي:

- **رأي القائلين بأنا أعلى عنيف لدى المجرم:** ويمثل هذا الرأي بالأخص كل من فرويد وميلاني كلاين، اللذين قالا أن المجرم ضحية أنا أعلى عنيف يمارس على صاحبه نوعا من الهمجية، ويدفعه باستمرار إلى وضعيات تنتهي بالعقاب والحط من قيمة الذات، وهو بذلك يحرمه من الوصول إلى النجاح أو العيش اللائق، ويدفعه باستمرار إلى البقاء في وضعية البحث عن العقاب.

- **رأي القائلين أن المجرم دون أنا أعلى:** ويمثل هذا الرأي رايخ و إيكهورن وفينيكوت. فمثلا يرى رايخ أن المجرمين ليس بالضرورة انعدام الأنا الأعلى لديهم، بل إن كثيرا ما يكون لديهم لكن في صورة مهلهلة، ويعزل بعيدا وبصورة مؤقتة حتى يتم العمل الاجرامي، وهذا ما يميز المجرمين غالبا بالاستجابة لسطوة النزعات الغريزية، وقد يكون سبب سوء تكون الأنا الأعلى هو تعطيل الطاقة الليبيدية سواء في الموضوع أو طريقة الإشباع.

- **رأي القائلين بالأنا وعلاقاته بالآخرين:** ويمثل هذا الرأي اريكسون، إذ يرى أن الأنا نظام اجتماعي مكتسب من البيئة الاجتماعية، وأن المجرم هو الفرد الذي فقد في طفولته الأولى الحنان والحب والرعاية، مما جعله يفقد ثقته بأناه وهويته وفي الآخرين، حيث يسقط في أزمة هوية الأنا فيأخذ واحد من شكلين: اضطراب الدور وتبني الهوية السالب. وبموجب هذا الاضطراب يحس المجرم بإحساس مهلهل للذات وعدم القدرة على تحديد معنى لوجوده، ودرجة أعلى من التفكك الداخلي، حيث يصل به ذلك إلى لعب أدوار سلبية في حياته منها دخوله في عالم الإجرام.(ميزاب، مدخل إلى سيكولوجية الجنوح، ٢٠٠٥، ص١٧٨– ١٨٠)

٢.١.٦. نظرية التعلم الاجتماعي:

تؤكد نظرية التعلم الاجتماعي على التفاعل بين الشخص والبيئة، في محاولة ليس للبحث عن أسباب انتهاك البعض للقانون ولكن لتحديد الظروف التي يتم في ظلها انتهاك القانون، ومن هذه النظريات نظرية التعلم بالقدوة أو النمذجة التي قدمها "باندورا" "Bandura" و"والتر" "Walters".

وقد افترض الباحثان أن التقليد أو النمذجة تمثل طريقة مفيدة لتفسير نمو وارتقاء أشكال معينة من السلوك منها السلوك الاجرامي، فبعض سمات الشخصية مثل العدوان أو التبعية يتم تعلمها من خلال مشاهدة سلوك الآخرين ورؤية أي نوع من المكافأة أو العقاب يحصل عليه هؤلاء الأشخاص من جراء قيامهم بأشكال السلوك المعبرة عن هذه السمات، وبالتالي فمن المحتمل أن تتم محاكاة أو تقليد الاستجابات التي تؤدي إلى نتائج قيمة أو بمعنى آخر يتم الاقتداء بها. (شحاتة ج.، ١٩٩٤، ص١٢٦)

فالإجرام كجريمة اختطاف الأطفال حسب نظرية التعلم الاجتماعي هو سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد بالتعزيز الإيجابي، ومعنى هذا أن الأشخاص لا ينشؤون مجرمين فطريا بل يتعلمون الاجرام عن طريق ملاحظة النماذج أو بالتجربة المباشرة.(الشمري، ٢٠١٦، ص١١١)

إن نظرية التعلم الاجتماعي ترتكز على عدد من القضايا أو المبادئ النظرية والتي يمكن تناولها على النحو التالي وكما صاغها "سوزرلاند" "Sutherland":

– ليس السلوك الإجرامي سلوكا فطريا فهو مكتسب عن طريق التعلم، ومعنى ذلك أن الشخص لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا بفطرته.

– يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية اتصال مباشرة.

– يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة، ومعنى ذلك أن مؤسسات الاتصال غير الشخصية لا تلعب دورا أساسيا ومنفردا في خلق السلوك الاجرامي.

– تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة، وتوجيه محدد للدوافع والمبررات والاتجاهات.

– يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة بالنسبة له. (عبده، ٢٠٠٨، ص٤١)

وعليه فإن نظرية التعلم الاجتماعي لا تنظر إلى تعلم السلوكيات على أنه تلقائي أو يرجع إلى الصدفة، أو يكتسب بواسطة التعزيز. وإنما يبحث الطفل إراديا على إعادة تكرار ما لاحظه، حتى أحيانا يمكن أن يكرر سلوكا قد يكون لاحظه لأول مرة وينجح فيه. كما أن الطفل يمكن أن يتعلم بالملاحظة دون وجود تعزيز، كما يمكن أن يتعلم من نماذج مختلفة وليس بالضرورة من النموذج المحبذ لديه، بل يمكن أن يأخذ من كل هذه النماذج سلوكيات ليدمجها في سلوك واحد.(ميزاب، ٢٠٠٥، ص٢١٠، ٢١١)

ومادام الإجرام اضطرابا سلوكيا قد يتمظهر في سلوكيات عدوانية وعنيفة تستهدف الذات والآخرين، فإن موضوع جريمة اختطاف نظر إليه التناول التعلم الاجتماعي من جانب أنه متعلم من البيئة.

٣.١.٦. نظرية المرور إلى الفعل:

يعتبر العالم دوغريف أننا لا نختار أفعالنا بحرية من بين كافة الأفعال المتاحة لنا، بل الحقيقة أن هذه الأفعال تظل محكومة بغرائزنا، وهي طائفتين من الغرائز متضادة فيما بينها وهما غرائز الدفاع والتي تساهم في حفظ الأنا، ويعبر عنها

الفرد بالخوف أو بالهروب وأحيانا بالإعتداء على الغير، أما الثانية فهي غرائز المشاركة الوجدانية والتي تعلو على غريزة بقاء النوع وتؤدي دورها من خلال الزهد أو إهمال النفس والقبول الكامل للغير.

ويفسر العالم دوغريف الظاهرة الإجرامية إستنادا إلى العوامل النفسية والعضوية في الوقت ذاته، كونه لا ينكر التكوين الإجرامي وإنما يضيف إلى ذلك عوامل أخرى نفسية، حيث يرى أن الطب النفسي أو العقلي لا يكفي لحل مشاكل على الإجرام طالما أنه هناك عدد من الوظائف النفسية غير قابلة للانحراف، وتشمل الشعور بالحتمية والشعور بالمسؤولية الشخصية وبالعدالة والنظام، وعليه فإن الجريمة تنتج حيث يكون نظام القيم الذي يحاول الفرد تحقيقه لنفسه متعارضا مع هذه الوظائف، فيرتكب الفرد جريمة ما نظرا للشعور بعدم العدالة الذي يرتبط عادة بمرحلة الطفولة كون أن الطفل الذي يعاني نقصا عاطفيا لا يتصور أن يخضع فيما بعد لقيم معينة تفرضها الظروف الخارجية، ولا يكون الفرد عندئذ مريضا عقليا إنما يعد سويا من الناحية الاجتماعية وبالتالي فإن الجريمة كجريمة اختطاف الأطفال تعد ضمن الأفعال الانعكاسية التي تفصح عن شخصية المتهم وما يتوافر في شأنه من عدم التوازن بين عدة دوافع شعورية ولاشعورية.(debuyst, 2009,p93-94)

٢.٦.التفسيرات الاجتماعية لجريمة اختطاف الأطفال:

١.٢.٦.النظريات الوظيفية:

حيث يؤكد المنظور الوظيفي بأن تطلعات الأفراد والجماعات الإجرامية، إن لم تتوازن وتتقابل مع ما يقدمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابيه، فإن الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى فعل جريمة اختطاف الأطفال نتيجة الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء الى جانب وجود جوانب الخلل الهيكلية والتوترات والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى ذلك إميل دوركهايم مؤكدا بأن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تنقرض وتتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار وهو يعتبر بذلك بأن الجريمة حقيقة وواقعة اجتماعية، وعنصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية، مما يدل أن المجتمع لا يمكن أن يحقق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراده ومؤسساته.

وبالتاليمن الضروري ظهور سلوكيات انحرافية بالمجتمع كفعل جريمة اختطاف الأطفال، هذه السلوكيات الإجرامية التي تقوم بمهمتين مختلفتين حسب طرح دوركهايم، حيث تؤدي الى وظيفة تكيفية وتلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة، وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع، أما الوظيفة الثانية للسلوكيات الإجرامية فإنها تسهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك سيء وجيد في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية. وقد أسهمت آراء دوركهايم حول الجريمة والانحراف إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوي والمؤثرات الاجتماعية، الأمر الذي ساعد روبرت ميرتونعلى تبني فكرة

اللامعيارية والضياع، ليبني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف، تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع.

من جهة أخرى يرى ميرتونأن الانحراف والاجرام هو نتاج اللامساواة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص، والحرمان النسبي الذي يساهم في تصاعد معدلات الجريمة في المجتمع. وهذا ما أكد عليه العديد من علماء اجتماع الذين تبنوا أفكار ميرتون في تفسيرهم وتحليلهم لظاهرة الجريمة والانحراف وجنوح الأحداث في المجتمعات الحديثة. ورغم بعض التباين في تفسيرات هؤلاء الوظيفيين جميعا لظاهرة الانحراف والاجرام، فإن منهجيتهم العامة تتركز على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى وعلى التفاوت الواسع بين الفئات المرفهة والجماعات المستضعفة أو المحرومة في الهرم الاجتماعي، حيث لا تفسر هذه النظرية حالات الجريمة والانحراف في الأوضاع التي لا تتميز بهذا القدر من التفاوت الاجتماعي كجرائم السرقة والابتزاز والرشوة، والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي السياسي أو الاجتماعي.(الصباغ، ٢٠٠٥، ص ٢٨٣– ٢٨٥)

٢.٢.٦.النظرية التفاعلية:

يعتبر الانحراف والاجرام كجريمة اختطاف الأطفال من وجهة نظر علماء الاجتماع التفاعليين ظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الوجهة الاجتماعية مؤكدين أن المجتمع هو الذي يلحق وصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس رافضين الفكرة القائلة بأن الانحراف والاجرام قد يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، بل يعود في أكثر حالاته إلى التعلم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية ولا سيما جماعات الأقران بدليل المجتمع الذي تنشط فيه عدة ثقافات فرعية، حيث تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية فيما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصدها والتصدي لها، حيث ترى هذه النظرية أن من ينزعون إلى جريمة اختطاف الأطفال ليس بسبب عوامل نفسية بل لأنهم يسعون إلى تحقيق احتياجاتهم بطرق وأساليب غير شرعية. (الصباغ ف.، ٢٠٠٥، ص٢٨٦)

٣.٢.٦.النظريات الصراعية:

حيث يسعى أنصار هذه النظرية لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع كجريمة اختطاف الأطفال معتمدين في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي وتدور تحليلات هذه الفئة من منظري علم الاجتماع الجديد في إطار بنية المجتمع ولتكريس أوضاع اللامساواة الاجتماعية، وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوتها في المجتمع مؤكدين أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفزع من جراء حوادث جرائم اختطاف الأطفال مثلا، كمحاولة لتشتيت الانتباه عن قضية الفقر والبطالة المتزايدة، وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع.

ولضبط جريمة اختطاف الأطفال التي يقوم بها أفراد أنانيون، يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية، بعد أن يدرسوا ما يمكن أن يسفر عنه عملهم من منافع أو أخطار، يضع Hirschi" and

Gottfredson"أربعة أنواع من التوجهات النظرية والتي تظهر من خلال الروابط التي تصل بين الناس والمجتمع وأنماط السلوك الملتزمة بالقانون وهي: التعلق، والالتزام، والانخراط والاعتقاد، وعندما تتعزز هذه الروابط بصورة كافية فإنها تساعد على الحفاظ على الضبط الاجتماعي والامتثال بالحيلولة دون انتهاك الناس للقوانين وعندما تضعف هذه الروابط يبدأ الاجرام بالانتشار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن المنحرفين والمجرمين غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة.(طويل، ٢٠١٩)

٧. خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن ظاهرة اختطاف الأطفال من الجرائم التي برزت على الساحة في السنوات الأخيرة، وتعد من الظواهر التي لاقت اهتمام الباحثين في شتى الميادين لما لها من آثار سلبية على الطفل من جهة وعلى أمن واستقرار المجتمع من جهة أخرى. فاختطاف الأطفال أصبح ظاهرة اجتماعية نفسية بالمفهوم السوسيولوجي للكلمة، ولها تأثيرها النفسي والاجتماعي على الضحية "الطفل" وعلى أسرته ومحيطه الجواري، وهو ما يفسر وقوف الأولياء عند أبواب المدارس نتيجة تتزعزع الثقة بين الأسرة والمؤسسات الأمنية والاجتماعية، مما يؤكد أن الظاهرة أصبحت هاجسا يعيشه الأولياء، وبالتالي نرى أن آثارها كبيرة تمتد إلى نوعية حياة الأفراد، حيث أصبح الخوف والقلق ملازمين لهم.

إن الاعتداءات التي يتعرض لها الأطفال من الجنسين تؤدي للإصابة بصدمة نفسية، تغير سلوكهم في الحياة وتفقدهم الطمأنينة النفسية المنتجة فيختل توازنهم النفسي، وقد يصابون بالعديد من الاضطرابات النفسية، بالإضافة إلى أنهم يفقدون علاقاتهم الاجتماعية، وتزداد لديهم اليقظة والحذر أو يزداد التهور والاندفاعية ويقعون في اضطراب نفسي سلوكي. من جهة أخرى فإن التذبذب وعدم توازن العلاقات الاجتماعية يؤدي إلى الشعور بعدم عدم الأمان في المجتمع. وما يزيد الظاهرة خطورة أنها تتميز بكونها جريمة مركبة، سريعة التنفيذ، جريمة عمدية ومستمرة، وأنها ذات ضرر. وأن ارتكابها ينتج عن التفاعل القائم بين العوامل النفسية والاجتماعية سواء المتعلقة بالجاني مرتكب الجريمة أو بالضحية "الطفل".

٨. قائمة المراجع:

أحمد سلطان عثمان. (٢٠٠٢، ص ٣٩). *المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين*. القاهرة، مصر: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر.

الجميلي، خ. خ1998) .، ص١٥٧ .(*السلوك الانحرافي في اطار التخلف والتقدم*.الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

الصباغ، غ. أ2005) .، ص٢٨٦ .(*علم الاجتماع*.عمان، الأردن: المنظمة العربية للترجمة والنشر.

الصباغ، ف2005) .، ص٢٨٦ .(*علم الاجتماع*.عمان الاردن: المنظمة العربية للنشر والتوزيع.

تماضر زهري حسون. (١٩٩٤، ص٣٨). *جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

جمعة السيد يوسف ومعتز السيد عبد الله وربيع محمد شحاتة. (١٩٩٤، ص١٢٦). *علم النفس الجنائي*. القاهرة ، مصر: دار الغريب.

جمعة السيد يوسف ومعتز سيد عبد الله وربيع محمد شحاتة. (١٩٩٤، ص١١٢). *علم النفس الجنائي*. القاهرة، مصر : دار الغريب.

جمعة السيد يوسف ومعتز سيد عبد الله ومحمد ربيع شحاتة. (١٩٩٤، ص١٢٦). *علم النفس الجنائي*. القاهرة، مصر: دار الغريب.

جمعة السيد يوسف ومعتز سيد عبد الله ومحمد ربيع شحاتة. (١٩٩٤، ص٣٩). *علم النفس الجنائي*. القاهرة، مصر: دار الغريب.

حمدي أحمد وسعيد عبد الرزاق. (٢٠٢٠). دور الاتصال في معالجة ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر. *مجلة دراسات وأبحاث*، ١٢ (١)، ص ص ٣٤٦- ٣٥٦.

دحام عناد لحيدان الشمري. (٢٠١٦، ص١١١).). فعالية برنامج ارشادي معرفي سلوكي في خفض المشكلات النفسية والسلوكية لدى الأحداث الجانحين. الرياض: قسم علم النفس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أطروحة دكتوراه فلسفة في علم النفس.

سامية شينار. (٢٠١٧). النسق القيمي وعلاقته بالعمليات المعرفية "دراسة مقارنة بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين. الجزائر: قسم عهلم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة باتنة ١- الحاج لخضر، رسالة دكتوراه تخصص علم النفس العيادي.

سامية شينار. (٢٠١٨، ص١١). الجزائر: مطبوعة علم النفس الجنائي مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر علم النفس انحراف وجريمة، جامعة باتنة -١ الحاج لخضر.

سمية حومر. (٢٠٠٩، ص ٢٠). الخريطة الاجتماعية لجنوح الاحداث. الجزائر: قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع الحضري.

شحاتة، ج. ا1994) .، ص١٢٦ .(*علم النفس الجنائي*.القاهرة، مصر: دار الغريب.

صالح حمليل وحليمة عبيد. (٢٠١٨). جريمة اختطاف وعلاقتها بجريمة المتاجرة بالأعضاء البشرية في التشريع الجزائري– دراسة مقارنة–. *مجلة القانون والمجتمع*، ٦ (١)، ص ص ١٥٦– ٢٠٥.

عباس زواوي. (٢٠١٨).). مفهوم جريمة اختطاف الأطفال. *مجلة تنوير*(٧)، ص ص ١٥٠– ١٥٦.

علي قصير. (٢٠١٤). الاستبعاد الاجتماعي والسلوك الاجرامي للأحداث. *مجلة باحث للدراسات الأكاديمية*(١)، ص ص ١٧– ٢٧.

غيدنز أنتوني، ترجمة فايز الصباغ. (٢٠٠٥، ص ٢٨٣– ٢٨٥). *علم الاجتماع* (الإصدار ٤). عمان، الأردن: المنظمة العربية للترجمة والنشر.

فوزية مصابيح. (٢٠١٤). ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري (بين العوامل والآثار). *أعمال المؤتمر الدولي السادس: الحماية الدولية للطفل*. طرابلس.

محسن شدادي. (٢٠١٣، ص٢٣٢). جنوح الأحداث في القانون الجزائري. *مجلة الفقه والقانون*(١١)، ص ص ٢٢٧– ٢٤٣.

مسعود خثير. (٢٠١٨). جريمة اختطاف الأطفال في القانون الجزائري. *المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية*، ٢ (٢)، ص ص ١٩٩– ٢١٠.

منصور عبد الرحمان الرشيدي وأمين جابر الشديفات. (٢٠١٦). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. *دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية*، ٥٣(٥)، ص ص ٢١٢٣– ٢١٣٧.

منى غبولي ورؤوف بوسعدية. (٢٠١٧). جريمة اختطاف وعلاقتها بجريمة المتاجرة بالأعضاء البشرية في التشريع الجزائري–دراسة مقارنة–. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*(٢)، ص ص ١٧٨– ١٩١.

ميزاب، ن2005) .، ص٢١٠، ٢١١ .(القاهرة، مصر: عالم الكتب.

ناصر ميزاب. (٢٠٠٥، ص). *مدخل إلى سيكولوجية الجنوح*. القاهرة، مصر: عالم الكتب.

ناصر ميزاب. (٢٠٠٥، ص١٧٨– ١٨٠). *مدخل إلى سيكولوجية الجنوح* (الإصدار ١). القاهرة، مصر: عالم الكتب.

ناصر ميزاب. (٢٠٠٥، ص٢١٠– ٢١١). *مدخل إلى سيكولوجية الجنوح*. القاهرة، مصر: عالم الكتب.

ناصر ميزاب. (٢٠٠٥، ص٢١٠– ٢١١). *مدخل إلى سيكولوجية الجنوح*. القاهرة، مصر : عالم الكتب.

نجاة يحياوي وفتيحة طويل. (٢٠١٩). التعدد في منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة اجتماعية. *مجلة دفاتر المخبر*، ١٤ (١)، ص ص ١١- ٢٦.

نسيمة عريوة وحنان فنيش. (٢٠١٧). ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر (قراءة سيكو–سوسيولوجية في واقع الظاهرة وعلاجها). *مجلة تاريخ العلوم*(٧)، ص ص ١١٤- ١٢٤.

نور الهدى ايناس طورش ويامين بودهان. (٢٠١٦). دور برامج المرافقة الاجتماعية للأطفال المتمدرسين في الإذاعات المحلية في الوقاية من جرائم الاختطاف. *مجلة تنمية الموارد البشرية*، ٧ (٢)، ص ص ٥٢- ٧٤.

هاني خميس أحمد عبده. (٢٠٠٨، ص٤١). *سوسيولوجيا الجريمة والانحراف*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

debuyst, c. (2009,p93-94). *Essais de criminologie clinique: Entre psychologie et justice pénale.* paris: edictions larcier.

Ottenhof, R. (1984). *Le concept de ville moyenne en criminologie.*RSC.

Szabo, D. (1960). *Crimes et villes.*Paris